ملحق

إرشادات التطبيق

يرافق هذا الملحق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠) ويعتبر جزءاً لا يتجزأ منه.

فئات الأدوات المالية ومستوى الإفصاح (الفقرة ٦)

أت ١ تتطلب الفقرة " ٦ " أن تقوم المنشأة بتبويب الأدوات المالية في فئات تناسب طبيعة المعلومات التي تم الإفصاح عنها والتي تأخذ في الاعتبار خصائص هذه الأدوات المالية ، وتحدد المنشأة الفئات المبينة في الفقرة " ٦"، ولذلك فهى تختلف عن فئات الأدوات المالية المحددة في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) (الذي يحدد كيفية قياس الأدوات المالية وأين يتم الاعتراف بالتغيرات في قيمتها العادلة).

أت٢ عند تحديد فئات الأدوات المالية ، على المنشأة إجراء ما يلي كحد أدنى :

(أ) أن تميز الأدوات التي تم قياسها بالتكلفة المستهلكة عن الأدوات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة .

(ب) أن تعامل هذه الأدوات المالية كفئة أو فئات منفصلة خارج نطاق هذا المعيار .

أت٣ على المنشأة أن تقرر في ظل ظروفها مقدار التفاصيل التي توفرها لتلبية متطلبات هذا المعيار ومقدار التأكد الذي تضعه على مختلف نواحى المتطلبات وكيف تبوب المعلومات لعرض الصورة الكلية بدون دمج المعلومات مختلفة الخصائص ، ومن الضروري إجراء توازن بين تحميل القوائم المالية بتفاصيل مفرطة قد لا تساعد مستخدمى القوائم المالية وبين اغفال معلومات هامة كنتيجة لضمها مع بعضها أكثر مما يجب ، فعلى سبيل المثال على المنشأة عدم جعل المعلومات الهامة غامضة بإدخالها ضمن مقدار كبير من التفاصيل غير الهامة . وبالمثل على المنشأة عدم ضم المعلومات التي تفصح عنها اكثر مما يجب بحيث تجعل الفروق الهامة بين المعاملات الفردية أو المخاطر المرتبطة بها غامضة .

أهمية الأدوات المالية للمركز المالى والأداء المالى

الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (الفقرتين "١٠ " و " ١١ ")

أت٤ ملغاة.

HITZ Training Academy

الإفصاحات الأخرى – السياسات المحاسبية (الفقرة ٢١)

أت ٥ تتطلب الفقرة " ٢١ " الإفصاح عن أساس (أو أسس) القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية الأخرى المستخدمة اللازمة لفهم هذه القوائم ، وبالنسبة للأدوات المالية من الممكن أن يشمل هذا الإفصاح ما يلي :

(أ) بالنسبة للأصول المالية أو الالتزامات المالية المخصصة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر .

(١) طبيعة الأصول المالية أو الالتزامات المالية التى خصصتها المنشأة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر .

و (٢) معايير هذا التبويب للأصول المالية أو الالتزامات المالية عند الاعتراف الأولى .

و (٣) كيفية تحقيق المنشأة الشروط في الفقرات "٩" أو "١١(أ)" أو "١٢" من معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٦) لمثل هذا التبويب وبالنسبة للأدوات المحددة في الفقرة " (ب)" (١) " لتعريف الأصل المالي أو الالتزام المالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٦) يشمل هذا الإفصاح وصفاً للظروف التي تحيط بحالة عدم الاتساق في القياس أو الاعتراف الذي كان سينشأ ، وبالنسبة للأدوات المبوبة حسب الفقرة " (ب) (٢) " لتعريف الأصل المالي أو الالتزام المالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) يشمل هذا الافصاح وصفاً لكيفية اتفاق التبويب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر مع إدارة المخاطر الموثقة أو استراتيجية الاستثمار للمنشأة .

(ب) مقاييس تبويب الأصول المالية على أنها متاحة للبيع .

(ج) ما إذا تم حساب معاملات شراء وبيع الأصول المالية بالطرق المعتاده في تاريخ المعاملة أو في تاريخ التسوية (راجع الفقرة " ٣٨" من معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦)) .

(د) عندما يتم استخدام حساب مخصص لتخفيض القيمة الدفترية للأصول المالية التي اضمحلت قيمتها بمقدار خسائر الائتمان :

(١) المقاييس المستخدمة لتحديد متى تم بشكل مباشر تخفيض الرصيد الدفتري للأصول المالية التي اضمحلت قيمتها (أو في حالة عكس الاضمحلال زيادة المبلغ بشكل مباشر) ومن ثم استخدام حساب المخصص .

و(٢) مقاييس إعدام المبالغ التي تم تحميلها على حساب المخصص مقابل الرصيد الدفتري للأصل المالي الذي اضمحلت قيمته (راجع الفقرة " ١٦ ")

(هـ) كيفية تحديد صافى مكاسب أو صافى خسائر كل فئة أداة مالية (راجع الفقرة " ٢٠أ ") على سبيل المثال ما إذا كان صافى المكاسب أو صافى الخسائر في البنود بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر يشمل دخل من العوائد أو أرباح الأسهم .

(و) المقاييس التي تستخدمها المنشأة لتحديد وجود أدلة موضوعية على حدوث خسارة نتيجة اضمحلال القيمة (راجع الفقرة "٢٠ (هـ)") .

(ز) السياسة المحاسبية للأصول المالية الخاضعة للشروط التي أعيد التفاوض بشأنها عندما يكون قد تم إعادة التفاوض بشأن شروط الأصول المالية التي ستكون خلافاً لذلك قد انقضى موعد استحقاقها أو اضمحلت قيمتها .

Hitz Training Academy

تتطلب الفقرة "١٢٢" من معيار المحاسبة المصري رقم (١) أن تفصح المنشآت أيضاً في ملخص السياسات المحاسبية الهامة أو الإيضاحات الأخرى عن الأحكام باستثناء تلك التي تتضمن التقديرات التي أجرتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمنشأة والتي لها أكبر الأثر على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية .

طبيعة ومدى المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية (الفقرات من " ٣١ " إلى " ٤٢ ")

أت ٦ يتم عمل الإفصاحات التي تتطلبها(الفقرات من " ٣١ " إلى " ٤٢ ") إما في القوائم المالية أو إدخالها من خلال الإشارة إليها من القوائم المالية إلى بيان آخر مثل تعليق الإدارة أو تقرير مخاطر يتم توفيره لمستخدمى القوائم المالية بنفس ضوابط الإفصاح بالقوائم المالية وفى نفس التوقيت ، وعليه فبدون المعلومات المدخلة من خلال الإشارة إليها تكون القوائم المالية غير مكتملة .

الإفصاحات الكمية (الفقرة " ٣٤ ")

أت ٧ تتطلب (الفقرة " ٣٤ ") الإفصاح عن البيانات الكمية الملخصة حول تعرض المنشأة للمخاطر بناءً على المعلومات المتوفرة داخلياً لكبار موظفى المنشأة ، وعندما تستخدم المنشأة عدة أساليب لإدارة التعرض للمخاطر فإن على المنشأة الإفصاح عن هذه المعلومات باستخدام الأسلوب أو الأساليب التي توفر أكثر المعلومات موثوقية وملائمة ، ويناقش معيار المحاسبة المصري رقم (٥) الملاءمة والموثوقية .

أت ٨ تتطلب (الفقرة " ٣٤ (ج)") الإفصاح عن تركيزات المخاطر ، وتنجم تركيزات المخاطر من الأدوات المالية التي لها خصائص متشابهة وتتأثر بشكل مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية والظروف الأخرى ، ويتطلب تحديد تركيزات المخاطر الحكم الشخصى مع الأخذ في الاعتبار ظروف المنشأة ، ويشمل الإفصاح عن حالات تركيز المخاطر ما يلي :-

(أ) وصف لكيفية تحديد الإدارة لحالات تركيز المخاطر .

(ب) وصف للخاصية المشتركة التي تحدد كل تركيز (على سبيل المثال الجهة المقابلة أو المنطقة الجغرافية أو العملة أو السوق) .

(ج) مقدار التعرض للمخاطر المرتبطة بكافة الأدوات المالية التى تتشارك في تلك الخاصية.

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان (الفقرة " ٣٦ " (أ))

أت ٩ تتطلب (الفقرة " ٣٦(أ) ") الإفصاح عن المبلغ الذي يمثل بأفضل شكل الحد الأقصى لتعرض المنشاة لمخاطر الائتمان وبالنسبة للأصل المالى فإنه يكون عادة إجمالي القيمة الدفترية مطروحاً منه ما يلي:-

(أ) أية مبالغ تم عمل مقاصة بها طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) .

و(ب) أية خسائر اضمحلال معترف بها حسب معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) .

أت ١٠ تشمل الأنشطة التي تتسبب في نشأة مخاطر ائتمان والحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان ما يلي ، دون أن تكون مقتصرة على ذلك :-

(أ) منح قروض ومديونيات للعملاء وعمل ايداعات لدى منشآت أخرى ، وفى هذه الحالات يكون الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان هو الرصيد الدفترى للأصول المالية ذات العلاقة .

Hitz Training Academy

(ب) الدخول في عقود مشتقات ، على سبيل المثال عقود صرف أجنبية ومقايضات أسعار فائدة ومشتقات ائتمان ، وعندما يتم قياس الأصل الناجم بالقيمة العادلة فإن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان في نهاية الفترة المالية سيساوى الرصيد الدفتري .

(ج) منح كفالات مالية ، ففى هذه الحالة يكون الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان هو الحد الأقصى للمبلغ الذي يمكن للمنشأة أن تدفعه إذا طلب دفع الكفالة والذي قد يكون أكبر بكثير من المبلغ المعترف به كالتزام .

(د) الدخول في ارتباط بقرض غير قابل للنقض على مدى عمر التسهيل أو قابل للنقض فقط استجابة لتغير عكسى جوهرى ، وإذا لم تستطع الجهة المصدرة تسوية التزام القرض نقداً أو بأداة أخرى فإن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان هو مبلغ الالتزام بكامله، ويعود ذلك لأنه من غير المؤكد إذا كان مبلغ أي جزء غير مسحوب يمكن السحب منه في المستقبل ، وقد يكون هذا المبلغ غير المسحوب إلى حد كبير أكبر من المبلغ المعترف به كالتزام .

افصاحات مخاطر السيولة الكمية (الفقرات "٣٤(أ)" و"٣٩(أ)"و "٣٩(ب)")

أت ١٠أ وفقاً للفقرة "٣٤(أ)" ، على المنشأة الإفصاح عن البيانات الكمية المختصرة الخاصة بتعرضها لمخاطر السيولة بناء على المعلومات المتوفرة داخلياً لموظفى الإدارة الرئيسيين . وعلى المنشأة توضيح كيفية تحديد هذه البيانات . وإذا كانت التدفقات النقدية الخارجة (أو أصل مالى آخر) الداخلة ضمن هذه البيانات يمكن أن :

(أ) تحدث بشكل جوهرى قبل الزمن المحدد لها فى البيانات .

أو(ب) أن تكون لمبالغ مختلفة بشكل جوهرى عن تلك المحددة فى البيانات (مثلاً لمشتقة مشمولة فى البيانات على أساس صافى التسوية والتى يكون فيها للطرف المقابل خيار طلب التسوية الإجمالية).

فعلى المنشأة الاقرار بتلك الحقيقة وتوفير معلومات كمية تمكن مستخدمى قوائمها المالية من تقييم مدى المخاطرة ما لم تكن هذه المعلومات قد تم الافصاح عنها فى تحليل الاستحقاقات التعاقدية المطلوبة فى الفقرة "٣٩(أ) أو(ب)".

أت ١١ عند إعداد تحليل تواريخ الاستحقاق طبقاً للتعاقد للالتزامات المالية والذي تتطلبه (الفقرة "٣٩ (أ)" ، (ب))، على المنشأة استخدام حكمها لتحديد عدد مناسب من الفترات الزمنية ، فعلى سبيل المثال يمكن أن تحدد المنشأة أن الفترات الزمنية التالية مناسبة :

(أ) ما لا يزيد عن شهر واحد .

و(ب) أكثر من شهر واحد وما لا يزيد عن ثلاثة شهور .

و(ج) أكثر من ثلاثة شهور وما لا يزيد عن سنة واحدة .

و(د) أكثر من سنة واحدة وما لا يزيد عن خمس سنوات .

HTZ Training Academy

أت ١١أ على المنشأة ألا تفصل المشتقة الضمنية عن الأداة المالية المختلطة (المجموعة) إلتزاماً بالفقرة "٣٩(أ) و(ب)". وبالنسبة لهذه الأداة ، على المنشأة تطبيق الفقرة "٣٩(أ)".

أت ١١ب تتطلب الفقرة "٣٩(ب)" من المنشأة الافصاح عن تحليل تواريخ الاستحقاق الكمية الخاص بالإلتزامات المالية المشتقة الذى يبين بقية الاستحقاقات التعاقدية فى حال كانت الاستحقاقات التعاقدية ضرورية لفهم توقيت التدفقات النقدية . فقد ينطبق الأمر مثلاً على ما يلى :

(أ) مبادلة سعر الفائدة مع فترة الاستحقاق المتبقية (خمس سنوات) فى تغطية التدفق النقدى للأصل أو الإلتزام المالى ذو السعر المتغير .

(ب) جميع تعهدات القرض.

أت ١١ج تتطلب الفقرة "٣٩(أ) و (ب)" من المنشأة الافصاح عن تحليل تواريخ استحقاق الإلتزامات المالية التى تبين ما تبقى من الاستحقاقات التعاقدية لعدد من الإلتزامات المالية .ويأخذ هذا الإستحقاق بعين الاعتبار الأمور التالية :

(أ) عندما يملك الطرف المقابل حق اختيار تاريخ الدفع ، يبوب الإلتزام فى أقرب فترة تلتزم المنشأة بالدفع خلالها . فعلى سبيل المثال ، تبوب الإلتزامات المالية التى يتعين على المنشأة تسديدها عند الطلب (ودائع تحت الطلب) فى أقرب فترة زمنية .

(ب) عندما تتعهد المنشأة بتوفير المبالغ على أقساط يبوب كل قسط فى أقرب فترة قد تطالب المنشأة بالدفع خلالها . فعلى سبيل المثال يبوب تعهد القرض غير المستخدم فى فترة زمنية تضم أقرب تاريخ للسحب.

(ج) فيما يتعلق بعقود الضمان المالية الصادرة ، تبوب أعلى قيمة للضمان فى أقرب فترة يتم فيها المطالبة بالضمان .

أت ١١د تعد المبالغ التعاقدية المفصح عنها فى تحليل تواريخ الاستحقاق كما هو مطلوب فى الفقرة ٣٩"(أ) و(ب)" كتدفقات نقدية تعاقدية غير مخصومة ، مثل :

(أ) إجمالى إلتزامات عقود الإيجار التمويلى (قبل خصم التكاليف المالية) .

و(ب) الأسعار المحددة فى الإتفاقيات الآجلة لشراء الأصول المالية نقداً .

و(ج) صافى المبالغ لمبادلات الدفع بسعر فائدة معوم والقبض بسعر فائدة ثابت والتى يتم فيها تبادل صافى التدفقات النقدية .

و(د) المبالغ التعاقدية التى يتم مبادلتها فى الأداة المالية المشتقة (كمبادلة العملة) والتى يتم فيها تبادل إجمالى التدفقات النقدية.

و(هـ) إجمالى تعهدات القرض

تختلف مثل هذه التدفقات النقدية غير المخصومة عن المبلغ المدرج فى قائمة المركز المالى ، لأن المبلغ المدرج فى القائمة قائم على التدفقات النقدية المخصومة . فعندما تكون القيمة مستحقة الدفع غير ثابتة تحدد القيمة المفصح عنها بالرجوع إلى الظروف القائمة فى نهاية الفترة المالية . على سبيل المثال ، عندما تتفاوت المبالغ مستحقة الدفع مع التغيرات فى المؤشر ، يمكن أن يكون المبلغ المفصح عنه قائماً على مستوى المؤشر فى نهاية الفترة .

HITZ Training Academy

أت ١١هـ تفرض الفقرة "٣٩(ج)" على المنشأة وصف كيفية تعاملها مع مخاطر السيولة الاساسية فى البنود المفصح عنها فى الإفصاحات الكمية المطلوبة فى الفقرة "٣٩(أ) و(ب)" . وعلى المنشأة الإفصاح عن تحليل تواريخ استحقاق الأصول المالية التى تحتفظ بها للتعامل مع مخاطر السيولة (كالأصول المالية القابلة للبيع بسهولة أو التى من المتوقع أن تولد تدفقات نقدية للتعامل مع التدفقات النقدية الخاصة بالإلتزامات المالية) فى حال كانت تلك المعلومات ضرورية لتمكين مستخدمى قوائمها المالية من تقييم طبيعة ومدى مخاطر السيولة .

أت ١١و تتضمن العوامل الاخرى التى تأخذها المنشأة بعين الاعتبار عند توفير الإفصاح المطلوب فى الفقرة "٣٩(ج)" على سبيل المثال لا الحصر ، ما إذا كانت المنشأة :

(أ) ارتبطت بتسهيلات ائتمانية (كتسهيلات الأوراق التجارية) أو أنواع الإئتمان الأخرى حتى تتمكن من تلبية احتياجات السيولة .

أو (ب) تحتفظ بالودائع فى البنوك المركزية لتلبية احتياجات السيولة .

أو (ج) تمتلك مصادر متنوعة للتمويل .

أو (د) تمتلك تركيزات مخاطر سيولة جوهرية إما فى أصولها أو مصادر تمويلها .

أو(هـ) تمتلك عمليات رقابة داخلية وخطط طوارئ من أجل التعامل مع مخاطر السيولة .

أو (و) تمتلك الأدوات التى تتضمن شروط التسديد العاجل (كما هو الحال عند تخفيض التصنيف الإئتمانى للمنشاة).

أو(ز) تمتلك الأدوات التى قد تتطلب ترحيل الضمان الإضافى (كطلب تغطية المشتقات) .

أو(ح) تمتلك أدوات تسمح لها بالإختيار ما بين تسوية إلتزاماتها المالية بتسليم النقد (أو إلتزام مالى آخر) أو تسليم الأسهم التى تملكها .

أو (ط) تمتلك أدوات خاضعة لترتيبات تصفية الحسابات الرئيسية .

أت ١٢ ملغاة .

أت ١٣ ملغاة.

أت ١٤ ملغاة.

أت ١٥ ملغاة.

أت ١٦ ملغاة.

HITZ Training Academy

مخاطر السوق – تحليل الحساسية (الفقرتين " ٤٠ " و "٤١ ")

أت ١٧ تتطلب الفقرة "٤٠ (أ)" تحليلاً للحساسية لكل نوع من مخاطر السوق التي تتعرض لها المنشأة، وحسب الفقرة " ب٣ " على المنشأة أن تقرر كيفية تجميع المعلومات لعرض الصورة الكلية بدون إدخال معلومات ذات خصائص مختلفة حول التعرض للمخاطر من البيئات الاقتصادية التي تختلف إلى حد كبير ، على سبيل المثال :

(أ) يمكن للمنشأة التي تتداول الأدوات المالية الإفصاح عن هذه المعلومات بشكل منفصل بالنسبة للأدوات المالية المحتفظ بها للمتاجرة وتلك التي ليس لها نفس هذا التصنيف .

(ب) لا تقوم المنشأة بتجميع طريقة عرضها لمخاطر السوق من النواحي ذات التضخم المفرط مع تعرضها لنفس مخاطر السوق من النواحي ذات التضخم المنخفض .

إذا كانت المنشأة تتعرض فقط لنوع واحد من مخاطرة السوق في بيئة اقتصادية واحدة فقط فإنها تظهر معلومات مجمعة .

أت ١٨ تتطلب الفقرة "٤٠ (أ)" أن يظهر تحليل الحساسية الأثر على الربح أو الخسارة وحقوق الملكية للتغيرات الممكنة في متغير المخاطر ذات العلاقة (على سبيل المثال أسعار الفائدة أو أسعار العملة أو أسعار حقوق الملكية أو أسعار السلع السائدة في السوق) ، ولهذا الغرض :

(أ) لا يطلب من المنشآت تحديد ما هو الربح أو الخسارة التي كانت ستتحقق لو كانت متغيرات المخاطر ذات العلاقة مختلفة ، وبدلاً من ذلك على المنشآت الإفصاح عن الأثر على الربح أو الخسارة وحقوق الملكية في نهاية الفترة المالية بافتراض إن تغيراً ممكناً بشكل معقول في متغير المخاطر ذات العلاقة قد حدث في نهاية الفترة المالية وتم تطبيقه على التعرض للمخاطر القائمة في ذلك التاريخ ، فعلى سبيل المثال إذا كان على المنشأة التزام ذو سعر متغير في نهاية السنة فإن على المنشأة الإفصاح عن الأثر على الربح أو الخسارة (أي مصروف الفائدة) للسنة الحالية إذا اختلفت أسعار الفائدة بمقدار مبالغ ممكنة بشكل معقول .

(ب) لا يطلب من المنشآت الإفصاح عن الأثر على الربح أو الخسارة وحقوق الملكية لكل تغير ضمن مدى تغيرات ممكنة بشكل معقول في متغير المخاطر ذات العلاقة وهنا يكون كافياً الإفصاح عن آثار التغيرات في حدود المدى الممكن بشكل معقول.

أت ١٩ عند تحديد ما هو التغير الممكن بشكل معقول في متغير المخاطر ذات العلاقة على المنشأة الأخذ في الاعتبار ما يلي :

(أ) البيئات الاقتصادية التي تعمل بها ، ويجب أن لا يشمل التغير الممكن بشكل معقول السيناريوهات بعيدة الاحتمال أو سيناريوهات " اسوأ حالة " أو اختبارات الجهد Stress Tests إلى جانب ذلك إذا كان معدل التغير في متغير المخاطر المتأصلة ثابتاً فأن المنشأة ليست بحاجة لتعديل التغير الممكن بشكل معقول الذي تم اختياره في متغير المخاطر فعلى سبيل المثال لنفترض إن أسعار الفائدة ٥ % وتحدد المنشأة إن تذبذباً في أسعار الفائدة بمقدار ±٥٠ نقطة أساس ممكن بشكل معقول ، ستقوم المنشأة بالإفصاح عن الأثر على الربح أو الخسارة وحقوق الملكية إذا كانت أسعار الفائدة ستتغير إلى ٤,٥ أو ٥,٥% ، وفى الفترة التالية زادت

Hitz Training Academy

أسعار الفائدة إلى ٥,٥% ، وتستمر المنشأة في الاعتقاد إن معدلات الفائدة يمكن أن تتذبذب بمقدار ±٥٠ نقطة أساس (أي أن معدل التغير في أسعار الفائدة ثابت) ، ستقوم المنشاة بالإفصاح عن الأثر على الربح أو الخسارة وحقوق الملكية إذا كانت أسعار الفائدة ستتغير إلى ٥% أو ٦% ، ولا يطلب من المنشاة تعديل تقييمها بأن أسعار الفائدة قد تتذبذب بشكل معقول بمقدار ± ٥٠ كنقطة أساس إلا إذا كان هناك دليل على أن أسعار الفائدة قد أصبحت أكثر تقلباً بشكل كبير .

(ب) الإطار الزمني الذي يجرى التقييم على مداه ، يجب إن يبين اختبار الحساسية آثار التغيرات التي تعتبر انها ممكنة بشكل معقول على مدى الفترة حتى تقوم المنشاة بعد ذلك بعرض هذه الإفصاحات التي هي عادة الفترة المالية السنوية التالية .

أت ٢٠ تتيح الفقرة " ٤١ " للمنشأة استخدام تحليل حساسية يعكس الاعتماد المتبادل بين متغيرات المخاطر مثل منهجية القيمة المعرضة للمخاطر ، إذا استخدمت هذا التحليل لإدارة تعرضها للمخاطر المالية ، وينطبق ذلك إذا كانت هذه المنهجية تقيس فقط احتمال الخسارة ولا تقيس احتمال المكسب ، ومن الممكن أن تطبق هذه المنشأة الفقرة " ٤١ (أ) " بالإفصاح عن نوع نموذج القيمة المعرضة للمخاطر Value – At- Risk Model ، المستخدم (على سبيل المثال إذا كان النموذج يعتمد على محاكاة مونت كارلو (Monte Carlo Simulations _) وإيضاح بشأن كيفية عمل النموذج والافتراضات الرئيسية (على سبيل المثال فترة الاحتفاظ ومستوى الثقة) . ويمكن للمنشآت كذلك الإفصاح عن فترة الملاحظة التاريخية والترجيحات Weightings المطبقة على الملاحظات ضمن تلك الفترة ، وإيضاح كيفية التعامل مع الخيارات في الحسابات وأية تقلبات وعلاقات متبادلة Correlations (أو بالتناوب محاكاة توزيع احتمال مونت كارلو (Monte-Carlo Probability Distribution Simulation) تم استخدامها .

أت ٢١ على المنشأة تقديم تحليلات حساسية لكافة أنشطتها ولكن يمكنها تقديم أنواع مختلفة من تحليل الحساسية للفئات المختلفة لأدواتها المالية .

مخاطر سعر الفائدة

أت ٢٢ تنشأ مخاطر سعر الفائدة للأدوات المالية التي تحسب عليها الفائدة والمعترف بها في قائمة المركز المالي (على سبيل المثال القروض والمديونيات وأدوات الدين الصادرة) ولبعض الأدوات المالية غير المعترف بها في قائمة المركز المالي (على سبيل المثال بعض ارتباطات القروض) .

مخاطر العمـلة

أت ٢٣ تنشأ مخاطر العملة (أو مخاطر الصرف الأجنبي) للأدوات المالية المقيمة بعملة أجنبية ، أي بعملة غير عملة التعامل للمنشأة Functional Currency التي يتم قياسها بها ، ولغرض معيار المحاسبة المصري هذا لا تنشأ مخاطر العملة من الأدوات المالية التي ليست لها بنود ذات طبيعة نقدية أو من الأدوات المالية المقيمة بعملة التعامل للمنشأة .

أت ٢٤ يتم الإفصاح عن تحليل الحساسية لكل عملة للمنشأة تتعرض للمخاطر .

HTZ Training Academy

مخاطر الأسعار الأخرى

أت ٢٥ تنشأ مخاطر الأسعار الأخرى للأدوات المالية بسبب التغيرات في أسعار السلع أو أسعار حقوق الملكية على سبيل المثال ، ولتطبيق الفقرة " ٤٠ " ، على المنشأة الإفصاح عن أثر الانخفاض في مؤشر سوق أوراق مالية أو سعر سلعة أو متغير مخاطر آخر ، فعلى سبيل المثال إذا أعطت المنشأة ضمانات قيمة متبقية هي أدوات مالية فإن على المنشأة الإفصاح عن الزيادة أو الانخفاض في قيمة الأصول التي ينطبق عليها الضمان .

أت ٢٦ فيما يلي أمثلة عن الأدوات المالية التي تتسبب في نشأة خطر أسعار حقوق الملكية ، وهما:-

(أ) حقوق ملكية محتفظ بها في منشأة أخرى و (ب) استثمار في أمناء حفظ والذي بدوره يحتفظ باستثمارات في أدوات حقوق الملكية وتشمل الأمثلة الأخرى العقود الآجلة والخيارات لشراء أو بيع كميات محددة من أدوات حقوق الملكية والمقايضات المرتبطة بأسعار حقوق الملكية ، وتتأثر القيم العادلة لهذه الأدوات المالية بالتغيرات في سعر السوق لأدوات حقوق الملكية .

أت ٢٧ حسب الفقرة " ٤٠ " (أ) يتم الإفصاح عن حساسية الربح أو الخسارة (التي تنشأ على سبيل المثال من الأدوات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر واضمحلال قيمة الأصول المالية المتاحة للبيع) بشكل منفصل عن حالة حساسية الدخل الشامل الآخر (الناجمة عن الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية يتم عرض تغيرات قيمتها العادلة في الدخل الشامل الآخر مثل الأدوات المبوبة على أنها متاحة للبيع) .

أت ٢٨ لا يتم إعادة قياس الأدوات المالية التي تبوبها المنشأة على أنها أدوات حقوق ملكية ولا يتأثر الربح أو الخسارة بمخاطر سعر حقوق الملكية لهذه الأدوات ، وتبعاً لذلك لا يطلب تحليل الحساسية .

الاستبعاد من الدفاتر (الفقرتين من "٤٢ج" إلى "٤٢ح")

التدخل المستمر (الفقرة "٤٢ج")

أت ٢٩ يتم تقييم التدخل المستمر فى الأصل المالى المنقول لأغراض متطلبات الإفصاح الواردة فى الفقرات من "٤٢هـ" إلى "٤٢ح" على مستوى المنشأة المعدة للقوائم المالية . على سبيل المثال ، إذا نقلت شركة تابعة إلى طرف ثالث غير ذى علاقة أصلاً مالياً تحتفظ فيه الشركة الأم متدخلاً مستمراً ، لا تدمج الشركة التابعة تدخل الشركة الأم فى تقييم ما إذا كان لديها تدخلاً مستمراً فى الأصل المنقول ضمن قوائمها المالية المستقلة أو المنفردة (أى عندما تكون الشركة التابعة هى المنشأة المعدة للقوائم) . لكن تقوم الشركة الأم بدمج تدخلها المستمر (أو تدخل عضو آخر فى المجموعة) فى أصل مالى منقول من قبل شركتها التابعة فى تحديد ما إذا كان لديها تدخل مستمر فى الأصل المنقول ضمن قوائمها المالية المجمعة (أى عندما تكون المنشأة المعدة للقوائم المالية هى المجموعة) .

أت ٣٠ لا يكون للمنشاة تدخل مستمر فى أصل مالى محول إذا – كجزء من التحويل لم تكن تحتفظ بأى من الحقوق أو الإلتزامات التعاقدية المتأصلة فى الأصل المالى المحول أو إذا لم تمتلك حقوق أو إلتزامات

HTZ Training Academy

تعاقدية جديدة متعلقة بالاصل المالى المحول . ولا يكون للمنشأة تدخل مستمر فى أصل مالى محول إذا لم يكن لديها مصلحة فى الأداء المستقبلى للأصل المالى المحول أو مسؤولية – تحت أى ظروف لسداد الدفعات الخاصة بالاصل المالى المحول فى المستقبل .

أت ٣١ يمكن أن ينتج التدخل المستمر فى الأصل المالى المحول من النصوص التعاقدية فى اتفاقية التحويل أو فى اتفاقية منفصلة مع الجهة المحول لها أو طرف ثالث تم إبرامها بخصوص التحويل .

الأصول المالية المحولة التى لم يتم استبعادها بكاملها من الدفاتر (الفقرة ٤٢د)

أت ٣٢ تقتضى الفقرة "٤٢د" عمل افصاحات عندما يكون بعض أو جميع الأصول المالية المحولة غير مؤهلة للاستبعاد من الدفاتر . وتطلب هذه الإفصاحات فى كل تاريخ لإعداد القوائم المالية تستمر فية المنشأة بالأعتراف بالأصول المالية المحولة ، بغض النظر عن وقت حدوث التحويل.

أنواع التدخل المستمر

(الفقرات من "٤٢هـ" إلى "٤٢ح")

أت ٣٣ تتطلب الفقرات "٤٢هـ" – "٤٢ح" إجراء افصاحات نوعية وكمية لكل نوع من أنواع التدخل المستمر فى الأصول المالية التى تم استبعادها من الدفاتر . ويجب أن تجمع المنشأة تدخلها المستمر فى انواع تمثل مدى تعرض المنشأة للمخاطر. على سبيل المثال ، يمكن أن تجمع المنشأة تدخلها المستمر حسب نوع الأداة المالية (مثل الضمانات أو خيارات الشراء) ، أو حسب نوع التحويل (مثل بيع الأرصدة المدينة والتوريق وإقراض الأوراق المالية) .

تحليل تواريخ الاستحقاق للتدفقات النقدية الخارجة غير المخصومة لإعادة شراء الأصول المحولة (الفقرة"٤٢هـ(هـ)")

أت ٣٤ تتطلب الفقرة "٤٢هـ(هـ)" من المنشأة الإفصاح عن تحليل لتواريخ الاستحقاق للتدفقات النقدية الخارجة غير المخصومة لإعادة شراء الأصول المحولة التى تم استبعادها من الدفاتر او المبالغ الأخرى واجبة الدفع إلى الجهة المحول لها فيما يخص الأصول المحولة التى تم استبعادها من الدفاتر موضحاً تواريخ الاستحقاق التعاقدية المتبقية للمنشأة . ويميز هذا التحليل التدفقات النقدية المطلوب دفعها (مثل العقود الآجلة) عن التدفقات النقدية التى قد يطلب من المنشأة دفعها (مثل خيارات البيع) و عن التدفقات النقدية التى قد تختار المنشأة دفعها (مثل خيارات الشراء المشتراه) .

أت ٣٥ ينبغى أن تستخدم المنشأة حكمها لتحديد العدد المناسب من الفترات الزمنية فى إعداد تحليل تواريخ الاستحقاق الذى تقتضيه الفقرة "٤٢هـ(هـ)". على سبيل المثال ، يمكن أن تحدد المنشاة الفترات الزمنية التالية لتواريخ الاستحقاق :

(أ) فترة لا تزيد عن شهر واحد.

و(ب) فترة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن ثلاثة أشهر.

و(ج) فترة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد عن ستة أشهر.

و(د) فترة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد عن السنة.

Hafiz Training Academy

و(هـ) فترة لا تقل عن سنة واحدة ولا تزيد عن ثلاث سنوات.

و(و) فترة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد عن خمس سنوات.

و(ز) فترة تتجاوز خمس سنوات.

أت ٣٦ إذا كان يوجد نطاق من تواريخ الاستحقاق المحتملة ، تدمج التدفقات النقدية على أساس أول تاريخ يمكن أن يطلب فيه من المنشأة أو يسمح لها بالدفع .

المعلومات النوعية (الفقرة "٤٢هـ(و)")

أت ٣٧ تشمل المعلومات النوعية التى تقتضيها الفقرة "٤٢هـ(و)" وصفاً للأصول المحولة التى تم استبعادها من الدفاتر وطبيعة وغرض التدخل المستمر الذى يتم الحفاظ عليه بعد تحويل تلك الأصول . وهى تشمل أيضاً وصفاً للمخاطر التى تتعرض لها المنشأة ، بما فى ذلك :

(أ) وصفاً للكيفية التى تدير فيها المنشأة المخاطر المتأصلة فى تدخلها المستمر فى الأصول المحولة التى تم استبعادها من الدفاتر .

(ب) ما إذا كان يتوجب على المنشأة تحمل الخسائر تجاه أطراف أخرى ، وتصنيف ومبالغ الخسائر التى تتحملها الأطراف الذين تكون مصلحتهم أقل من مصلحة المنشأة فى الأصل (أى تدخلها المستمر فى الأصل)

(ج) وصف لأى أحداث مرتبطة بإلتزامات تقديم الدعم المالى أو إعادة شراء الأصول المالية المحولة .

الربح أو الخسارة من إلغاء الأعتراف (الفقرة "٤٢ز(أ)")

أت ٣٨ تتطلب الفقرة "٤٢ز(أ)" من المنشأة الإفصاح عن الربح أو الخسارة من الاستبعاد من الدفاتر فيما يتعلق بالأصول المالية التى يكون للمنشأة فيها تدخل مستمر . وينبغى أن تفصح المنشأة عما إذا ينشأ الربح أو الخسارة من الاستبعاد من الدفاتر لأن القيمة العادلة لمكونات الأصل المعترف به سابقاً (أى الحصة فى الأصل الذى تم استبعاده من الدفاتر والحصة التى تحتفظ بها المنشأة) تختلف عن القيمة العادلة للأصل المعترف به سابقاً بكامله . فى تلك الحالة ، يجب أن تفصح المنشأة أيضاً عما إذا كانت مقاييس القيمة العادلة قد شملت المدخلات الهامة التى لم تكن تستند إلى بيانات السوق الملحوظة ، كما هو مبين فى الفقرة "٢٨أ" .

معلومات إضافية (الفقرة "٤٢ح"

أت ٣٩ قد لا تكون الافصاحات المطلوبة فى الفقرات "٤٢د" – "٤٢ز" كافية لتحقيق أهداف الافصاح المنصوص عليها فى الفقرة "٤٢ب" . وإذا كان الحال كذلك ، يجب أن تفصح المنشأة عن أى معلومات إضافية تعتبرضرورية لتحقيق أهداف الافصاح . وينبغى أن تقرر المنشأة ، فى ضوء الظروف ، مقدار المعلومات الإضافية التى يجب أن تقدمها لتلبية احتياجات المستخدمين من المعلومات ومقدار التأكيد الذى توليه لمختلف جوانب المعلومات الإضافية . ومن الضرورى ايجاد توازن بين تضمين البيانات المالية تفاصيل زائدة قد لا تساعد مستخدمى البيانات المالية وحجب المعلومات نتيجة الكثير جداً من التجميع .

HITZ Training Academy